الليبرالية في الخطاب السياسي العراقي

أ.د. حسام باقر الغرباوي

فرع الفكر السياسي

في رأيي المتواضع أن نسبة كبيرة من الشعب العراقي لا يفهم الليبرالية بشكلها الصحيح والذي تعني (الفكر الحر) وهذا أمر طبيعي لان الشعب العراقي ومنذ فتره طويلة لم يعرفها أو يجربها وخاصة إن البعض يعتقد أنها أمر يرتبط بالدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والقلة من يعلم إن الفكر الليبرالي هو فكر إنساني لا يمكن إن يكون حكر للفرد أو حزب أو لدولة إن الفكر الليبرالي بجوانبه المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها هو احد ابرز الأفكار المعاصرة اليوم. إن الليبرالية المعاصرة أركانها الأساسية هي الديمقراطية والحرية الفردية المنظمة وليس المنفلتة فقد ذهبت سمات القرن الماضي التي عرفت الثورية واليسارية والاشتراكية والقومية وجاءت نهايات القرن العشرين وبداية القرن الواحد العشرين ليشهد صورة جديدة في بنائها الفكري سواء كان هذا لفكر امتداد للقرن الماضي أو الحالي أو وليد القرن الحالي خاصة بالنسبة دول العالم الثالث بشكل عام والعراق بشكل خاص. فقد حرم المواطن العراقي ولفترة طويلة من أن ينعم بنعمة الديمقراطية والحرية ولفترة طويلة واستطاع أن يمارسها بعد سقوط النظام السياسي السابق حتى لو بشكل مشوه لان الكثير يعتقد أن ممارسة هذه الحقوق الطبيعية التاريخية يجب أن تكون بشكل صحيح وسليم وهذا أمر لا يمكن التسليم به لان الوصول إلى الديمقراطية والحرية يحتاج إلى عاملين الأول عامل الزمن والثاني التضحية والفداء. فقد آمنت الأحزاب السياسية في العراق بأهمية موضوع الديمقراطية التي كان بناءها الفكري يتعارض مع هذا المفهوم من أن تجعل برامجها تؤكد على بعض المفاهيم الليبرالية مثل التعددية الحزبية وإقامة المؤسسات النيابية وحرية الرأي وتداول السلطة السلمي وغيرها. فقد كانت الأحزاب والحركات السياسية وبشكل واضح بعد عام 2003 ذات الاتجاهات الليبرالية والماركسية والدينية وعلى الرغم من اختلافها الفكري فأنها اتفقت على تبني بعض منطلقات الفكر لليبرالي. وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا نجد مثلا مجلس الحكم كان قائما

على أساس التعددية حتى لو كان على أساس مذهبي وقوميي وديني وهكذا. واخذ المسار العراقي أكثر حدة في تبني الديمقراطية أكثر فأكثر، فقد كانت انتخابات عام 2005 أول ممارسة ديمقراطية حرة يمارسها المواطن العراقي في اختيار نوابه واختيار بنفس الوقت أعضاء مجلس المحافظات وكذلك في الاستفتاء على الدستور الدائم للبلاد. وقد كانت حرية الفرد هي احد المرتكزات الأساسية في التطورات السياسية في العراق، وأصبح الباحث والمحلل السياسي يستطيع أن يقول إن النظام السياسي في العراق وبعد انتخابات عام 2005 ليبرالي في كثير من جوانبه سواء كان على المستوى السياسي و الاقتصادي. وبدون شك إن التطورات الحاصلة في العراق كانت لا بد من أن تثير قلق البعض في الداخل أو في الخارج وهذا الأمر كان وضحا في الناحية الأمنية التي مرت على العراق ولا زالت وان خفت حدتها وهذا أمر لا يشكك فيه أبدا. وباعتباري محللا وباحثا سياسيا يجب أن أقول إن كل المعوقات والصعوبات التي مر بها العراق هي من الأمور الطبيعية بسبب طبيعة المجتمع العراقي وتاريخه الطويل فكان بلوغ الديمقراطية التي نطمح إليها أمرا صعبا يحتاج إلى مزيد من الوقت ومزيد من الإخلاص والتضحية ومزيد من الوطنية الصادقة.

إن قيام انتخابات عام 2010 يمكن أن تعكس حقيقة للمواطن العراقي سواء في عملية الترشيح وان كانت هناك عقبات، ولكني اعتقد أنها ستزول مع الوقت وربما كانت ردة فعل بسبب المرحلة السياسية السابقة أو عملية التصويت على مدى الحرية التي يتمتع بها الناخب وكذلك المرشح. فقد كان واضحا زيادة ملحوظة في عدد الأحزاب والحركات والكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات العراقية، وقد كانت هذه الأحزاب والحركات والكيانات التي حاولت برامجها التأكيد على المفاهيم اللبرالية في مجال الحرية السياسية والاقتصادية وفي دعوتها للديمقراطية في التأكيد على مبدأ الأغلبية والأقلية وان كانت غير واضحة لكنها خطوة نحو الوصول الأمثل إلى الديمقراطية. إن الخطاب السياسي بعد عام 2010 كان متعدد الأفكار والاتجاهات وأنا اعتقد أن هذا أمر جيد في ترسيخ المفهوم الليبرالي القائم على التعددية، ولذلك أعتقد حسب رأيي المتواضع ومهما كانت النتائج التي سوف تسفر عنها نتائج الانتخابات

إنها خطوة نحو ترسيخ المفهوم الديمقراطي، وكما أشرت في البداية إن بلوغ الديمقراطية أمر ليس سهلا وفي الختام يمكن أن أقول إن يوم غد سيكون أفضل من اليوم وهذا ما تؤكده الرسالات السماوية والقوانين الطبيعية وما يقوله العقل الإنساني.